

## **الأوبزرفر تنشر ملفاً عن ازدهار تجارة الأسلحة البريطانية مع دول الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**

لندن - نشرت الأوبزرفر على ثلاث صفحات كاملة فيها ملفاً أعده جيمي داوارد عن تجارة الأسلحة البريطانية مع دول الشرق الأوسط، يتساءل فيه "هل أن تجارة الأسلحة البريطانية المرحبة تأتي على حساب انتهاك حقوق الإنسان وتعزيز القمع السياسي؟".

ويقول التقرير إن تحليلاً أجراه فريق بحوث الطاقة في منظمة السلام الأخضر ل إحصاءات دائرة الضرائب والمكوس البريطانية يُظهر أن 83 في المئة من صادرات الأسلحة البريطانية في عام 2013، وقيمتها حوالي 900 مليون جنيه استرليني، ذهبت إلى المملكة العربية السعودية، كما استوردت بريطانيا في الفترة نفسها نفطاً بقيمة 900 مليون جنيه استرليني من المملكة.

ويضيف التقرير إن هذه العلاقة باتت تحت تدقيق ومراجعة قانونية إثر جهود الحملة ضد تجارة الأسلحة في بريطانية أسلحة استخدم يكون قد السعودية تقوده الذي التحالف أن من الناشطون يخشى إذ ، (CAAT) حملة القصف التي يشنها في اليمن وشهدت انتهاكات للقانون الإنساني، بحسب التقرير.

وتنسند الصحيفة في افتتاحيتها التي تكرسها لهذا الموضوع إلى تقرير داوارد، لتخلص إلى أن ما عرف بالربيع العربي شكل منجم أرباح لصانعي ومصدري الأسلحة في بريطانيا. وفي السنوات التي سبقت عام 2011 باع بريطانيا ما معدله قيمته 41.3 مليون جنيه استرليني من الأسلحة الخفية وما قيمته 7 ملايين من الذخيرة و 34.3 مليون جنيه استرليني من العربات المدرعة إلى حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن في السنوات الخمس اللاحقة ارتفعت المبيعات السنوية إلى معدل 58.9 مليون جنيه و 59.6 مليون جنيه استرليني لتصنيفات المبيعات العسكرية ذاتها.

وتقول افتتاحية الصحيفة إن ثلثي مبيعات الأسلحة البريطانية يذهب إلى الشرق الأوسط، إذ ارتفعت مبيعات الأسلحة الخفية والذخيرة والعربات المدرعة إلى مصر بعد عام 2011 من 2.5 مليون جنيه استرليني إلى 34.7 مليون جنيه استرليني.

كما اتفقت بريطانيا خلال العامين الأخيرين على صفقات أسلحة مع دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة

388 مليون جنيه استرليني ومع قطر بقيمة 170 مليونا، وعمان بقيمة 120 مليونا ومع البحرين بقيمة 24 مليونا، بحسب احصاءات الحملة ضد تجارة الأسلحة.

وتحذر الصحيفة في افتتاحيتها الحكومة البريطانية على أن تدعوا السعودية وحلفاءها إلى وقف حملتها في اليمن، وإلى ضمان عودة الاستقرار إليها، وعلى عدم بيع أي أسلحة إلى انظمة غير ديمقراطية أو اوتوقراطية من المرجح أنها ستسخدمها في انتهاكات للقانون الدولي وشريعة حقوق الإنسان في العالم.

(بي بي سي)